

إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر منذ 2001.

The problem of sustainable development in Algeria since 2001

ط.د سامي فؤاد براك، جامعة أم البواقي، الجزائر.

Brekfouad@yahoo.fr

أ.د السعدي رجال، جامعة أم البواقي، الجزائر.

ecoredzo@yahoo.fr

تاريخ التسليم: (2019/09/17)، تاريخ المراجعة: (2019/11/01)، تاريخ القبول: (2019/11/24)

Abstract :

ملخص

In order to achieve sustainable development in various fields, Algeria has tried to develop prospects and future projects to meet the needs of the present generation and to ensure the requirements of the next generation, through the development of long-term projects, including the project of the territory development of Algeria, the application of solar energy in the great south and the renewable energy project. Some of these projects have been completed and others are in progress. To achieve these projects of development, Algeria has made several recommendations, including the establishment of binding and strict laws, supporting developmental and environmental institutions, and the establishment of economic and environmental policies that seek to conserve the resources of energy. **Keywords:** Algeria, sustainable development, development principles, economic policies, environmental policies.

من أجل تحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات حاولت الجزائر وضع آفاق ومشاريع مستقبلية لتلبية إحتياجات الجيل الحاضر وضمان متطلبات الجيل القادم، وذلك من خلال وضع مشاريع طويلة الأجل من بينها مشروع تهيئة الإقليم الجزائر، مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير ومشروع الطاقة المتجددة، فمنها مشاريع منجزة وأخرى في طور الإنجاز، ولتحقيق هذه المشاريع والإنجازات وضعت الجزائر عدة توصيات في سبيل تحقيق هذه التنمية من بينها: وضع قوانين ملزمة وصارمة، دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية، وضع سياسات إقتصادية وبيئية تسعى إلى الحفاظ على الموارد الطاقوية. **الكلمات المفتاحية:** الجزائر، التنمية المستدامة، مبادئ التنمية، السياسات الإقتصادية، السياسات البيئية.

مقدمة:

إن موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت إهتمام الباحثين في الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثاً ، لذلك إعتبرت المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة كحق وحتمية على الدول كغيرها من الحقوق بحيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه، فقد تطور المفهوم التنمية من التنمية الإقتصادية إلى تنمية العنصر البشري، فخلال الخمسينيات إهتم بمسائل الرفاه الإجتماعي لينتقل خلال الستينيات إلى الإهتمام بالتعليم والتدريب ثم ظهر مفهوم التنمية التكاملية وتأمين الحاجيات الأساسية للبشر، وفي منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات بزر مفهوم التنمية الشاملة في جميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية، وفي فترة التسعينيات ظهر مصطلح التنمية البشرية وصولاً إلى مصطلح التنمية المستدامة الذي تطور في الفكر التنموي.

فقد أستخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة علم 1980 في الإستراتيجية العالمية للبناء من طرف الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ثم تطور عام 1991 في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ، وفي 1992 تم التأكيد على ضرورة إعتداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ، كما تم تحديد الأولويات للتنمية المستدامة سنة 2002 في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ ومن بين الدول التي سعت إلى تحقيق هذا الأخير الجزائر التي تسير نحو إستكمال مشاريعها في التنمية بكل أبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية وذلك بوضع سياسات و إجراءات لتحقيقها.

*الإشكالية: على ضوء ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي كالأتي:

ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر منذ 2001 ؟

*الفرضيات:

- 1- إستخدام سياسات وطنية رشيدة من شأنها تحقيق التنمية المستدامة.
 - 2- إن إتباع إستراتيجيات مدروسة في إستخدام الموارد الطبيعية من شأنه تحقيق تنمية مستدامة.
- تتمحور هذه الدراسة حول التنمية المستدامة في الجزائر منذ 2001 دخول المصطلح إلى الجزائر إلى يومنا هذا، وللإحاطة بها إستخدمنا المنهج التاريخي لمعرفة المحطات التاريخية التي ساهمت في ظهور الظاهرة محل البحث، المنهج التحليلي في تفسير الظاهرة ومعرفة المتغيرات المتحركة في حركية الظاهرة والمنهج الوصفي الذي أستخدم لوصف الظاهرة محل البحث وأبعادها ومبادئها، وقد تم إختيار هذا الموضوع

نتيجة الإهتمام به والرغبة في التعرف على واقعه ومدى تجسيده ميدانيا، وحب الإطلاع عليه بحكم أنه أصبح محل إهتمام الكثير من الباحثين والأكاديميين. إذ تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على

التنمية المستدامة والمعوقات التي تواجه لتحقيق التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها ومبادئها، ومعرفة مجمل التحديات التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وما هي السياسات المتبعة لتحقيقها، وما هي المشاريع التنموية التي تنصب في إطار التنمية المستدامة، ومعرفة الحلول الواجب اتخاذها لتجاوز المعوقات.

* الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات السابقة سواء ما كان منها عربي أو أجنبي فهناك العديد من الدراسات ذات صلة بموضوع التنمية المستدامة إذ سيتم تناول أهم هذه الدراسات والتي تتعلق بمتغير الدراسة.

1.1. عرض وتحليل الدراسات السابقة:

يعد بحثنا جانب من موضوع أشمل وهو التنمية المستدامة الذي حظي بعدة دراسات إقتصادية تناولت محاور هامة ومختلفة منه، وفيما يلي عرض لبعض منها:

* ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد، سنة 2012، الذي تطرق إلى مسألة ضرورة تنويع الإقتصاد الجزائري للخروج من طابع الإقتصاد الريعي إلى اقتصاد قائم على تنويع مصادر الثروة وتنميتها، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها في ضعف أداء المؤسسات وتعثر الإصلاحات نحو إقتصاد السوق، وعليه يجب تحسين أداء المؤسسات العمومية وتنويع جيد للإقتصاد الوطني للتقليل من أثر الصدمات الخارجية على أداء الإقتصاد الوطني، والعمل على تنويع الأنشطة الإنتاجية يعد أمرا حتميا في الوقت الراهن، للخروج من دائرة الإقتصاد الريعي وبناء اقتصاد جديد يهدف لتحسين أداء القطاعات الإنتاجية وزيادة الاستثمار في القطاع الخاص المنتج والذي لا يمكن أن يتحسن إلا بتوفير المناخ الاستثماري الملائم، وهو ما يمثل التحدي الأكبر الذي يجب رفعه.

* طبائبية سليمة ولرباع الهادي، التنوع الإقتصادي خيار إستراتيجي لإستدامة التنمية، سنة 2013، إذ تم من خلالها التطرق للعلاقة القائمة بين التنوع الإقتصادي والتنمية المستدامة، وتتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها في أن نموذج التنمية المستدامة يعتبر أحدث وأبرز ما توصلت إليه النماذج التنموية، حيث أن هذا الأخير يوفق بين العنصر الإجتماعي والإقتصادي وكذا البيئي والطبيعي، والتنويع من حيث جوهره بالذات مسألة إقتصادية الطابع، تحرك القوى الإجتماعية في كل بلد وتولد التناقضات الإقتصادية والإجتماعية، وبالتالي فإن كل سبيل نحو تنويع الإقتصاد يعد سبيلا للحلول الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية (الداخلية والخارجية) في البلدان المتخلفة.

* Andrea Ross ، التفسيرات الحديثة للتنمية المستدامة، سنة 2017، تناولت هذه الدراسة التفسيرات والتطبيقات الحديثة للتنمية المستدامة كمفهوم شامل، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها في

(Andrea Ross, 2017, p32-54) : أنه هناك ميكانيزمات ضرورية لتطبيق هذا المفهوم مرتبطة بمدى القدرة على العمل على تحقيق مختلف المبادئ المرتبطة به، وكذا عرض مختلف التأثيرات، الأسباب وإعطاء الحلول المتعلقة بالنتائج السلبية لتحقيق مفهوم الإستدامة خاصة ما تعلق منه بالجانب البيئي، هذه التفسيرات الحديثة لمفهوم التنمية المستدامة بحاجة إلى ممارسة ميدانية من طرف مختصين مؤيدين لهذا المفهوم.

* Dinah M. Payne and Cecily A. Raiborn ، التنمية المستدامة: كعلم داعم للإقتصاد، سنة 2016، حاولت تبيان مدى الترابط والتلاحم بين كل من التنمية المستدامة كعلم ومفهوم خاص داعم لعلم الإقتصاد ككل ، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها في (Dinah M. Payne and Cecily A. Raiborn, 2016, p157-168) : أن الإقتصاد بحاجة ماسة إلى تطبيق المبادئ الخاصة بالتنمية المستدامة من خلال جميع أنشطته من أعلى مستوياته إلى أدناها، علم الإقتصاد يجب أن يقود ويتابع مدى ممارسة المبادئ المرتبطة بالتنمية المستدامة من خلال مختلف الأنشطة المرتبطة به، والإقتصاد هو المؤثر الوحيد إلا أنه لا يمكن له أن يحقق هذه الإستراتيجية أو الرؤية المرتبطة بالتنمية المستدامة دون توافر إلتزام جوهري من تنظيم إداري ناجح لتحقيق الحالات المختلفة والمرتبطة بالتغيير الإيجابي.

2.1. أهمية الدراسة مقارنة مع الدراسات السابقة:

من خلال سرد الدراسات السابقة العربية والأجنبية والتي حاول من خلالها الباحثين معالجة وإعطاء تفسيرات لموضوع التنمية المستدامة، إذ حاولت هذه الدراسات معالجة التنمية المستدامة من خلال توضيح مجالاتها ومبادئها وفقا لمؤشرات مختلفة وفي مجالات متنوعة من خلال وجهات نظر متعددة، خاصة فيما تعلق منها بتحديد أهميتها خاصة بالنسبة للإقتصاديات الريفية كما أن مجمل هذه الدراسات عالجتها من كونها مفهوم شامل فلا بد أن يشمل مبدأ الإستدامة جميع نواحي الحياة: إقتصاديا، إجتماعيا، بيئيا وسياسيا على المستويين الجزئي والكلي. وسنبين من خلال الدراسة الحالية واقع التنمية المستدامة بالجزائر في إطار الجهود الداعمة والرامية إلى تبني هذه الأخيرة، فقد حاولنا من خلال هذا الدراسة إسقاط التنمية المستدامة كمفهوم نظري إلى الواقع المعيش للإقتصاد الجزائري مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصية الإقتصاد الجزائري من خلال مختلف الخطط والبرامج المسطرة لتحقيق هذا المفهوم منذ 2001 عن طريق تحقيق مناخ داخلي ملائم متميز بالإستقرار والإرادة السياسية القوية لتحقيق أهداف التنمية وهذا هو جوهر الإضافة التي تقدمها دراستنا مقارنة بالدراسات السابقة.

2. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

لقد شاع إستخدام مصطلح التنمية المستدامة بشكل كبير في مؤتمر ريودي جانيرو سنة 1992 على الدول كغيرها من الحقوق الأخرى تسعى كل دولة لتحقيقه، حيث سلت الضوء على هذا المفهوم بصورة

واضحة لأول مرة إذ نجد أن المفهوم قد شاع في عام 1987 من قبل بعثة بريطانيا في تقرير للجنة العالمية للبيئة المستدامة والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة وإرتابنا في هذا المحور تحديد الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

1.2. مفهوم التنمية المستدامة:

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح يشير إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، فقد لاقى هذا المفهوم العديد من التعاريف واختلفت حوله الآراء والاتجاهات، فهو من بين المواضيع المهمة التي لاقت إنتباه وإهتمام الباحثين في مختلف الميادين، وإعتبرته المنظمات الدولية حق غيره من الحقوق تسعى مختلف الدول إلى تحقيقه، وفي ظل هذا ظهرت فكرة التنمية المستدامة بمكوناتها الثلاثة حماية البيئة ممثلة في مصادر الثروة الطبيعية، تحقيق النمو الاقتصادي تحقيق التنمية الاجتماعية، وفي ظل الحاجة لتقديم شرح مفصل للتنمية المستدامة شكلت لجنة دولية وهي اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (WCED). (Levin, 2014, p 60)

وأصدرت اللجنة تقريرها في عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك وإشتمل التقرير على تعريف للتنمية المستدامة ووضع إقتراحات عن كيفية تطبيقها وعرفها على أنها التنمية التي تضمن الإستجابة لإحتياجات الجيل الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الأجيال القادمة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يوافقها إن أمكن ولقد عرضت مقترحات اللجنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة وأقرتها وكانت الخطوة التالية إعتقاد مفهوم التنمية المستدامة كإلتزام من جانب كل الدول وقد جاء ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. (Beat, 2015, p95)

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً جديداً أو مبتكراً في الفكر التنموي إذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً بالنسبة لهذا المصطلح، ولتطرق لتعريف هذا المصطلح ينبغي تحديد تعريف كل من مصطلح التنمية على حدا ومصطلح الاستدامة على حدا.

- **تعريف التنمية:** عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفرادها المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها.

أما **معنى الإستدامة:** هو ضمان ألا يقل الإستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه وتحقيق المنفعة العامة. (البريدي، 2015، ص62)

وقد عرفها مؤتمر ريودجانيرو لسنة 1992 في المبدأ بين الثالث والرابع حسب المبدأ الثالث بأنها:

ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي والحاجيات التنموية البيئية للأجيال الحاضر والمستقبل، كما أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن يشتمل حماية البيئة إذ أنها جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير بمعزل عنها. (سيفي، 2014، ص56)

وهي أيضا عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011، ص13)

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق حياة نوعية ورفاهية للإنسان من خلال إستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إيقانها لمدة زمنية بعيدة، وضمان متطلبات الأجيال المقبلة، بحيث أنه لا يمكن تجاوز هذا الاستغلال والاستخدام الموارد خاصة في حالة المورد غير المتجددة، وفي حالة الموارد المتجددة يجب ترشيد في إستخدامها مع محاولة وجود بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة الأجل، ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

2.2. نظريات التنمية المستدامة:

في ظل هذه المفاهيم ظهرت آراء مختلفة متعددة منذ زمن بعيد من طرف علماء الإقتصاد والبيئة والإجتماع، ومنه فإذا كانت التنمية المستدامة تشمل أبعاد اقتصادية وبيئية وإجتماعية وحتى سياسية مما إذا إلى ظهور وجهات نظر مختلفة تفاعلت فيما بينها وتداخلت لتقضي في الآخر إلى ظهور هذا المفهوم ومن بين هذه النظريات نجد: (سعيد وشني، 2012، ص04)

1.2.2. النظريات الداعية لأولوية البيئة:

يرى علماء البيئة إلى أن الذي يحتاج أن يكون مستديما هو المحيط الحيوي، وإستنادا إلى هذا ظهرت عدة نظريات منها:

أ- **النظرية المتشائمة:** في عام 1798 نشر توماس مالتس (Thomas Malthus) مقولته المشهورة حول مبادئ السكان، حيث يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية النابضة وإن هذا سوف يؤدي إلى بؤس ومجاعة كما رأى توماس أن الحروب ورقم سلبياتها إلا أنها حل أمثل لتقليل النسبة المتزايدة للجنس البشري ليتوافق مع الثروة والموارد الطبيعية المتاحة (لذلك عدة نظريته بالمتشائمة) وأن التنمية طويلة الأجل يمكن أن تحقق فقط عندما يزداد الجنس بمعدلات معقولة خلال فترات الإستقرار الاقتصادي، وهذا ما يعتقد مالتس بإستحالتة، لأن الجنس البشري لا يستطيع التحكم في ذلك بسهولة ومن ثمة فإن النهاية حتمية في حال سوء استغلال الموارد الطبيعية

الناضبة، وانتقدت نظرية مالتس بأنها لم تبين كيفية التنبؤ وإفترضاها غير واضحة، وإشتملت على الحكم المسبق على معدلات الوفيات والماليد وعلاقتها بباقي متغيرات النموذج.

ب- **النظرية المتفائلة:** هناك من الإقتصاديين الكلاسيكيين أقل تشاؤما من بينهم جون ستيوار ميل John stuart mill حيث يرى أن الموارد الناضبة أو المحدودة يمكن أن تمثل حاجزا أو قيودا على زيادة الإنتاج في المستقبل، فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد، لذلك لن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة، وقد استند ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات في رفع الرفاه الإقتصادي، ولكن مع تأكيده على فكرة أن إرتفاع مستوى المعيشة يلعب دورا في إستمرار النمو الإقتصادي، إلا أنه على الرغم من تقاؤله رأى أنه حتما تستغل موارد البيئة بشكل تام (أي يتم إستفادها) في الأغراض الصناعية وغيرها فإن هذا العالم لن يكون مثاليا.

ج- **الحركة الأمريكية المحافظة (1890 - 1920):** بقيادة الأمريكي تيدور روزفلت (Theodore reeve) ومن حوله، قد مثلت هذه الخريطة نجاحا للقطر السياسي الإيديولوجي في الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين عام 1920-1980 حيث ترى هذه الحركة بأن النمو الإقتصادي تحيطه مجموعة من القيود الطبيعية التي من الصعوبة تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي، وإن الإسراع الكبير في استغلال الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا لحقوق الأجيال القادمة وأيضا انه كلها تم استغلال هذه الموارد بمعدل أقل كلما كان أفضل وكذلك أن التحكم الحكومي في هذه الموارد أمر المرغوب فيه.

2.2.2. **النظريات الداعية لأولية الإقتصاد:** في ظل هذه النظرية الإقتصادية للتنمية المستدامة من المهم جدا أن نميز بين المفاهيم ذات العلاقة: النمو الإقتصادي والنمو الإقتصادي المستدام والتنمية الإقتصادية.

- فالنمو الإقتصادي هو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت.

- التنمية الإقتصادية هي مفهوم أوسع من الأول، فهي نظم مفاهيم التنمية من تحسين نوعية حياة السكان والمهارات والمعرفة والإمكانيات والخيارات والحقوق المدنية والحريات.

ومن بين النظريات الداعية لأولية الإقتصاد نجد:

أ- **نظرية الموارد الناضبة:** قام الإقتصادي (هارلود هوتلينغ) بنشر هذه الدراسة حول "إقتصاديات الموارد الناضبة" في عام 1931، وقام من خلال هذه الدراسة ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وكيفية استغلال والإستفادة منها على المدى الطويل .

3.2.2. **النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية:** من وجهة نظر علماء الاجتماع يرون أنه لتحقيق التنمية المستدامة عليهم الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية وتخصيص

البرامج والمشاريع والاهتمام بالفقر وعدم المساواة، الحروب والكوارث الطبيعية السياسات الاقتصادية ، وأخذ هذه العوامل مجتمعة مع بعضها البعض ومن بين هذه النظريات نجد:

أ- **نظرية التحيز الحضري**: وضعها ميخائيل ليشون ومن بين المشاكل التي طرحتها هذه النظرية هي: هل إن التنمية المستدامة أزمة ثقافية أم أزمة بيئية ؟

وفي ظل هذا يقول براون ليستر في نهاية القرن 20 إننا بحاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن 21 أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الإحتياجات الإنسانية.

3. مبادئ التنمية المستدامة:

إن العلاقة التكاملية بين البيئة والتنمية هي علاقة وطيدة وعلاقة إنسجام، ذلك أنه لتحقيق التنمية ينبغي وجود بيئة محمية ونقية ووجود موارد مع استغلالها بشكل عقلاني، وهذا ما أدى إلا ظهور مبادئ أساسية تقوم عليه التنمية المستدامة وتتجلى في: مبدأ الإستخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، مبدأ المشاركة الشعبية، مبدأ المسؤولية المشتركة، مبدأ الإحتراز البيئي، مبدأ التوظيف الأمثل للموارد الإقتصادية، مبدأ إستمرار عمر الموارد الإقتصادية والتخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد وجود موارد إقتصادية متجددة طويلة الأجل، مبدأ التوازن البيئي والتنوع الإيديولوجي، مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية بمعنى تحقيق متطلبات الحاضر دون إهمال حاجيات الأجيال المقبلة، مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية، مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة مع تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والإستثمار والإستهلاك (سعدي وشني، 2012، ص10)

4. أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة نظم ثلاث إبعاد متداخلة ومتشابهة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد ويشمل كل بعد على منظومات فرعية أو عناصر تمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

1.4 البعد الإقتصادي: تعني الاستدامة بتحقيق الإستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة إستثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين من التوازن يشمل العناصر التالية : النمو الإقتصادي المستديم وكفاءة رأس المال والعدالة الاقتصادية وتوفير وإشباع الحاجات الأساسية (غنيم وأبو زنت، 2014، ص30)

2.4 البعد الإجتماعي: يركز البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشفافية وإستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي.

3.4. البعد البيئي: وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والإستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الإستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي وإستخدام التكنولوجيا النظيفة، فالتوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية يهدف إلى رفع المستوى المعيشي مع جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي. (Baker, 2016, p52)

تشمل التنمية كل المجالات الإجتماعية والبيئية والبشرية و رأس المال وغيرها فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو بحيث تصبح أقل مادية وإستخداما للطاقة وأكثر عدالة فمن خلال كل هذه العناصر نجدها جميعا تشترك في أن التنمية المستدامة تتطلب الأخذ بعين الإعتبار: الحاجات، فكرة محدودية الموارد والنظر إلى العالم بنظرة كلية ونظام مترابط، ولذا فإن واقع التنمية في الجزائر يظهر من خلال محاولة الدولة الجزائرية بناء نموذج حول كيفية الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الناضبة وكيفية الإستفادة منها على المدى الطويل، وهو ما يتوافق مع نظرية الموارد الناضبة.

5. واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

على إعتبار أن التنمية هي عملية تطوير في جميع الميادين بإستخدام الإمكانيات المتاحة هي تضم في جوهرها التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتثنية السياسية وغيرها من المفاهيم، لذا سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى واقع التنمية المستدامة بالجزائر في كل من الميدان الإقتصادي والسياسي والإجتماعي ودور كل منها في تحقيق التنمية المستدامة، ثم نخلص إلى عرض معوقات التنمية في الجزائر من مشكل التلوث والطاقة والهواء والماء وعدم الإستغلال الأمثل للموارد وغيرها.

1.5. التنمية الإقتصادية في الجزائر:

تعرف التنمية الإقتصادية على أنها عملية رفع مستوى الدخل القومي حيث يبني عن هذا الرفع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، على أساس أن التنمية الإقتصادية تهدف في جوهرها إلى تحسين الظروف الاجتماعية للفرد عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، لذلك فهي غاية تستهدف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء. (قادري، 2013، ص56)

ومن بين هذه الدول نجد الجزائر فقد مرت بالعديد من المراحل في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية، فقد عمدت الجزائر إلى إعادة بناء هياكلها من الجانب الإقتصادي فإعتماد نظام التسيير الذاتي لإعادة بناء الدولة الجزائرية المتعلقة بالإصلاح ما تركه الإستعمار من مختلف المؤسسات والأراضي الفلاحية وذلك عن طريق التسيير الجماعي لهذه الأملاك تحت وصاية الحكم الواحد والحاكم والهيئات التابعة له، وإنطلاقا من سنة 1967 وهي سنة الدخول في النهج الإشتراكي، كمنهج إقتصادي يقوم على مشاركة

الشعب في العمل الإنمائي واعتماد ما يعرف بسياسة تخطيط التنمية، فإتسمت المخططات الأولى بتحقيق نجاح معتبر لكنها تميزت بالتبعية للسلطة المركزية في التسيير وإتخاذ القرارات في مجال تطبيق سياسة التنمية الإقتصادية (بن بيتور، 2015، ص72)

ومع بداية الأزمات الإقتصادية العالمية التي مست الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات وإهمال القطاعات الأخرى فعندما تصدع قطاع المحروقات لم تجد الدولة قطاع آخر يحمي إقتصادها، فكانت 1980 أول الصدمات وسنة 1986 ثاني الصدمات للإقتصاد الجزائري وسنة 2014 ثالث صدمة للإقتصاد الجزائري وهو الأمر الذي أدى إلى بداية تدهور السياسة التنموية، إذ عمدت الحكومة الجزائري في ثمانينات القرن الماضي إلى تبنى عديد الحلول إبتداء من المخططات الخماسية مما تطلب الأمر تجسيد جملة من الإصلاحات فعملت الدولة الجزائرية إلى إعادة هيكلة المؤسسات والحد من المركزية في التسيير وإعطاء الحرية للمؤسسات الإقتصادية حرية أكبر حتى سنة صدور القانون التوجيهي للمؤسسات لعام 1988، وفي خضم الأوضاع السياسية التي بدأت تعرفها الجزائر أدى بها إلى الدخول إلى سياسة إصطلاحات إقتصادية جديدة أخرى إمتدت إلى سنة 1993، كان نتاجها تخصيص الإقتصاد الجزائري للدخول والتوجه لإقتصاد السوق وفق آليات جديدة، ويمكن تلخيص الوضعية الإقتصادية والمالية والسياسية التي أصبحت تعيشها الجزائر في تلك الفترة من خلال:

- الإنخفاض الحاد الذي عرفته حصيلة الصادرات النفطية وتزايد أعباء خدمات المديونية الخارجية فهي أصبحت تمارس ضغوطات قوية على الاقتصاد مثل استخدام سياسة النقشف.

- التآكل الكبير في إحتياجات الصرف الأجنبية حيث عرفت إنخفاضا كبيرا بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تمويل من مصادر الإقتراض الدولية، فالوضع المالي الصعب الذي أصبحت تعيشه الجزائر منذ بداية التسعينيات قد كشف عن وجود وضع مالي صعب مما أدى إلى عقد قروض تجارية مكلفة.

- فشل سياسة إعادة التمويل كخيار لإعادة الجدولة ومحدودية نفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة محدودة، إن الإقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية أدت إلى إضعاف كفاءته للإندماج في مسار الإقتصاد العالمي تتمثل في: (Oueld Aoudia, 2015, P28)

أ- إقتصاد مديونية: فمعظم السياسات الإقتصادية يركز على تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تمثل قيда يؤثر على القرارات الاقتصادية فرغم إنخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى إرتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لزيادة في أسعار البترول فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى المقدر التسديدية بعد مرحلة تحرير التجارة .

ب- إقتصاد ريعي: فهو يقوم على إستراتيجية إستنزاف الثروة البترولية والغازية على حساب التصنيع والزراعة، الأمر الذي يجعل الإقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية،

فإعتمادها على المحروقات يؤثر سلبا على اقتصادها الكلي لأن تقنيات أسعار النفط الدولية أدت إلى تقلبات في المجتمعات الاقتصادية الكلية وكانت لتحركات أسعار الطاقة العالمية، فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات الحكومية ومدى توفر النقد الأجنبي.

ج- إقتصاد تطورت فيه آلية الفساد: فظاهرة الفساد أصبحت تؤثر على حركية النشاط الإقتصادي ومجالاته وتحد من الكفاءة السياسية والإقتصادية، وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية، فإزدادت شبكات السوق الموازية وتنامت أحجام الثروات هذا الوضع أضعف قدرة الدولة ومؤسساتها، فقد بلغ عدد الأسواق الموازية حسب إحصائيات لوزارة التجارة خلال سنة 2016م أزيد من 1800 سوق باتت هاجسا يهدد التجارة الداخلية، سيما أنها أخذت منحى تصاعدي جعلها تتدونا بنسبة 40% من النشاط التجاري الوطني إلى جانب ظاهرة التقليد الصناعي التي تتسبب سنويا خسائر بالملايير للمجموعة الإقتصادية الوطنية.)
(باهي ورواينية، 2016، ص120)

2.5. التنمية السياسية في الجزائر:

إن دراسة التنمية السياسية هذا البعد هو محور العملية الإنمائية وجوهرها بل ومؤشراتها الذي من خلاله تظهر مدى تقدم ذلك المجتمع أو تأخره، فالتنمية السياسية في الجزائر تمتاز بمجموعة من الخصائص المميزة والتي تظهر بعد الإستقلال في مواجهة مشكلات عدة للتنمية السياسية منها: (بوزيد، 2013، ص153)

- طبيعة المجتمع والبناء السياسي.
- مؤشرات التجانس والتكامل السياسي والإجتماعي.
- التعقيد المؤسسي الذي تعانيه الجزائر بوجه عام من غياب المؤسسات السياسية الحديثة.
- تعقيدات عمليات الإصلاح والتنمية والتي يمكن حصر من خلال مايلي:
- ضعف تبلور القوى الإقتصادية والإجتماعية، ضعف الأسس الثقافية والقيمة الديمقراطية، عدم قيام مجتمع مدني حقيقي وهو العنصر الهام في تحديد مستوى التنمية السياسية، وجود التسلطية في الممارسة السياسية حيث يحرص النظام السياسي على تفكيك المجتمع دون بلورة قواه ومؤسساته، وكذا بساطة البنية التركيبية للنظام السياسي.

بالإضافة إلى البعد الخارجي الذي يلعب دورا مهما في تشكيل مجمل الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية في الدول النامية مثل الجزائر، وهذا ما يطلق عليه اسم الإختراق الخارجي المنظم، حيث يؤكد الكثير من الباحثين على أن هذه الدول سوف تواجه المزيد من التهميش في المستقبل تحت ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

3.5. التنمية الإجتماعية في الجزائر:

تعتبر سياسة التشغيل من أهم الوقائع الإجتماعية للتنمية المستدامة في البلاد، على إعتبار أنه لا يمكن الإهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية بحكم الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي لتحقيق العيش الكريم للمواطن ووضع البرامج الناجحة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة، ففي هذا الإطار نتج عن تصفية المؤسسات تسريح أعداد هائلة من العمال مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة بنسب كارثية، كما أن غياب الإستثمارات الجديدة في القطاعين العام والخاص أدى إلى التسريح الجماعي للعمال إذ أن نسبة البطالة إنتقلت من 23% سنة 2010 لتصل إلى أكثر من 27% سنة 2013 وبقيت النسبة في إرتفاع إلى يومنا هذا، وهذا ناتج عن غياب السياسة الواضحة للتشغيل مما أدى إلى تزايد العمل الموازي، خاصة في مجال التجاري وهو ما ساعد على التسرب المدرسي وهذا نتيجة لغياب سياسة توعي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للدولة الجزائرية رغم وجود محاولات لتوفير مناصب عمل مؤقتة، وإعتماد نظام التكفل والشبكة الإجتماعية والتضامن الوطني والتي أصبحت في نظر المواطن الجزائري كثر الرماد في العيون، فإن الوضع يوحي بعواقب وخيمة وأزمة عامة في البنية الإجتماعية. (Taladidia, 2014, p 45)

4.5. واقع التنمية البيئية في الجزائر:

شرعت الجزائر مؤخرا في إتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات في سبيل تحقيق تنمية بيئية مستدامة، وذلك من خلال إدراكها لأهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية ولتجسيد هذا الهدف لجأت إلى العديد من السياسات لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والصحية للمواطن والحفاظ على البيئة ومن بين السياسات الحالية سن العديد من القوانين منها:

- قانون 01-19 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001م والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وهذا القانون جاء لمراقبة وتسيير النفايات و حدد طرق التخلص منها، وحدد المشرع الجزائري بدقة واجبات كل منتج للنفايات حسب نوعيتها من بينها: يجب على منتجي النفايات الخاصة ضمان تسيير النفايات الخاصة على حسابهم الخاص، كما يحظر خلط النفايات الخاصة الخطرة مع النفايات الأخرى كالنفايات المنزلية والضخمة والهامة.
- قانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001م والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، يهدف إلى إعداد إستراتيجية لإعادة توازن توزيع نشاطات السكان ووسائل التنمية والمحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية.

- مرسوم رئاسي رقم 01-106 المؤرخ في 26 أبريل 2001م، والمتضمن الموافقة على إتفاق القرض الموقع في 10 أبريل سنة 2000م (بفاس) المغرب بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشروع جمع النفايات الصلبة لولاية الجزائر..
- قانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فبراير 2002م يتعلق بحماية الساحل وتنميته، الجريدة الرسمية العدد 10، سنة 2002، يحدد هذا القانون الساحل ويضع المبادئ الأساسية لاستعماله وتسييره وحمايته وتدرج معظم آمال التنمية من الآن وصاعدا ضمن بعد تهيئة الإقليم والبيئة، ويتولى هذا القانون الحفاظ على طبيعة الساحل على أن يتم إي استطلاع في إطارا الإحترام التام للطبيعة المناطق الساحلية، وفي هذا الإطار يحدد القانون القواعد العامة والخاصة المتعلقة بحماية الساحل وتنميته.
- قانون رقم 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002م يتعلق بشرط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية العدد 34، سنة 2002م.
- قانون رقم 03 - 10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 هـ الموافق لـ 19 يوليو 2003 م يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 43، سنة 2003 م بهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة حسبه تعني التوفيق بين تنمية إقتصادية وإجتماعية قابلة للإستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.
- قانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004م يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، و يهدف إلى ترقية الجوانب الإقتصادية والإجتماعية لسكان الجبال بإشراف الدولة و الجماعات المحلية.
- قانون رقم 07-06 المؤرخ في 13 ماي 2007م يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، ويقوم بعملية إحصاء المساحات الخضراء.
- المرسوم التنفيذي 10-259 المؤرخ في ذي القعدة 1431 هـ الموافق لـ 21 أكتوبر 2010م، المتضمن الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة.
- المرسوم التنفيذي 10-260 المؤرخ في 13 ذي القعدة 1431 هـ الموافق لـ 21 أكتوبر 2010م، المتضمن تنظيم المقتضية العامة لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 64، سنة 2010.
- قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010م، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية العدد 61، سنة 2010.

لقد أقرت الجزائر عدة آليات للتخطيط البيئي واعتمدت عدة برامج في غضون العشرة سنوات الأخيرة منها: مخطط الأنشطة ذات الأولوية، البرنامج الخماسي لدعم الإنعاش، برنامج حماية الساحل والوسط البحري ومخططات تهيئة الشواطئ، بالإضافة إلى عديد القوانين الأخرى منها القانون المتضمن ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة يدعم هذا القانون إدارة تقاسمها بلادنا مع المجموعة الدولية لتحديد نتائج الغاز المسبب للاحتباس الحراري في ضمان إدخال الطاقات المتجددة، ويهدف هذا القانون إلى ترقية مصادر جديدة للطاقة النظيفة المتجددة وغير خطيرة على البيئة. (حسونة، 2013، ص120)

5.5. معوقات التنمية المستدامة في الجزائر:

الجزائر تعد من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي والإطار الاجتماعي والبيئي وفي ظل هذا تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها، فمن بين هذه المعوقات نجد:

- التلوث البيئي: تفاقم مشكل التلوث بشكل كبير ومتزايد خاصة في ما يتعلق بالبيئة.
- تلوث الهواء: من بين المشاكل الموجودة في الجزائر ملوثات الهواء كالمخاربات السامة والغبار والدخان وغيرها.

- تلوث المياه وندرتها: تتسبب الوحدات الصناعية وبعض السلوكيات الأخرى في تلويث المياه وذلك بسبب ما تطرحه من مواد سامة وملوثة، ومواد كيميائية صلبة أو سائلة زيادة على إستعمالها المفرط للثروة المائية رغم ندرتها. (Lowe, 2015, p37)

- تلوث الأراضي الزراعية: تؤدي النفايات الصلبة الناجمة عن بقايا المواد الإسمنتية وعدم معالجتها وطرحها في المزابل العمومية إلى إنتشار الأمراض الخطيرة بفعل القمامة وإنسداد المجاري المائية، وما يتسرب من محاليل تطلق في المياه الجوفية فتتحول إلى خليط سام يؤثر على التربة ومصادر الماء، وما ينجر عنه من تلوث للمحيط والجو.

- لا يوجد إستغلال للموارد الطبيعية بالشكل العقلاني فالجزائر معروفة بالثروات والموارد الطبيعية التي تمتلكها.

- المستوى المعيشي المنخفض : والفقر المدقع التي تعاني منه الجزائر. (حسونة، 2013، ص157)

خاتمة:

إن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الإستمرار والإستقرار من حيث إستخدامها للموارد الطبيعية، والتي تتخذ من التوازن البيئي محور أساسي لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل

مادية في استخدام الطاقة وأكثر عدالة للمحافظة على رأس المال لتحسين توزيع الدخل وتخفيض الأزمات الاقتصادية، فالتنمية المستدامة لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي بل هو مفهوم واسع يستوجب أبعاد سياسية وإجتماعية وبيئية إلى جانب البعد الاقتصادي، فهي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الموائمة والموازنة بين أركانها الثلاث: البشرية، الموارد البيئية والتنمية الاقتصادية، وللتنمية المستدامة جوانب إيجابية وسلبية: أما عن الجوانب الإيجابية فهي تضمن التقدم المادي الكبير والتحسن في مستوى المعيشة وتؤدي إلى التقدم التكنولوجي، أما عن الجوانب السلبية فهي تضمن كسر حاجز الرغبات وأيضا نظرا للتقدم السريع في التكنولوجيا في الدول المتقدمة تبقى الدول المتخلفة تابعة لها دائما، وكذلك تدمير البيئة عن طريق التلوث الهوائي والمائي.

وفي ظل هذا بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة عند إدراكها لضرورة تحقيق تنمية مستدامة في ظل المشاكل التي شهدتها من تلوث مائي وهوائي وعدم توفرها على موارد طبيعية متجددة لوضع سياسات وإجراءات وقوانين صارمة و تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتحسين التنمية المستدامة في بعض المجالات لاسيما المجال البيئي معتمدة في ذلك على ثلاث وسائل وهي وضع الإطار القانوني الصارم ومتخصص ومراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية، ووضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع بالمؤسسات لمراقبة نشاطاتها، فقد سمحت الإصلاحات الاقتصادية التي إنتهجتها الجزائر مؤخرا إلى تحقيق تنمية إقتصادية إلا أنها لازالت تواجه عدة تحديات تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتحسين الإطار المعيشي للأفراد لحماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة، لكنه من خلال ما سبق نرى بأن الجزائر لازالت في طريق السعي نحو التنمية المستدامة من خلال المضي قدما في تفعيل التنمية الاقتصادية والتي لازالت بدورها تعاني عدة مشاكل ومعوقات.

7. النتائج والإقتراحات:

- على ضوء ما سبق يمكن القول أن فرضيات الدراسة محققة بنسبة كبيرة حيث يجب:
- ✓ تقلب خسائر الإقتصادية وتحسين التنافسية من خلال الإستعمال العقلاني للموارد المائية والطاقوية والإستعمال العقلاني للمواد الأولية في الصناعة والرفع من معدل رسكلة النفايات وإستعادة المواد الأولية وكذا تحسين التسيير البيئي، التحكم في تكاليف الإنتاج، صورة وسمعة القيمة التجارية للمؤسسات، تحويل وربما غلق المؤسسات العمومية الأكثر تلوثا والأقل مردودية ماليا.
 - ✓ حماية البيئة الشاملة وخاصة من خلال: زيادة الغطاء الغابي، كثافته وتنوعه البيولوجي، زيادة عدد الفضاءات المحمية، المناطق الرطبة ومناطق التنمية المستدامة: التهيئة المتكاملة، الفلاحية، الغابية والرعية، توضيح الطبيعة العقارية: حقوق الملكية، الدخول والإستعمال للأراضي الفلاحية والسهبية، التوزيع العقلاني للموارد من الماء وإعتماد تكنولوجيات إنتاج وإستعمال أكثر ملائمة.

✓ حماية الثروة الطبيعية وتحسين إنتاجها لبلوغ أهداف الأمن الغذائي من خلال إنتاج ذو قيمة مضافة عالية وسياسة سقي دائمة وتحسين نسبة تغطية الواردات بالصادرات في التجارة، زيادة الغطاء الغابي وعدد المناطق المحمية، حماية الأنظمة البيئية الهشة وإعطاء أهمية للتنوع البيولوجي والمناطق الشاطئية، صياغة إطار قانوني لإشراك السكان المحليين والمجاورين وبقية الشركاء في المشاريع المرتبطة بحماية التراث الطبيعي.

✓ تحسين صحة ونوعية حياة المواطنين بواسطة: تحسين نوعية الماء والتطهير، تقليص المخاطر المرتبطة بالتلوث ذو المصدر الصناعي، تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وبضواحي المناطق الصناعية، التخلص من البنزين الذي يحتوي على مادة الرصاص وتحسين نوعية المازوت، تقليص إنتاج النفايات وإدخال تقنيات التسيير المتكامل للنفايات سواء على المستوى المؤسسي أو المالي، تحسين الأطر القانونية والمؤسسية والإدارة البيئية.

قائمة المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

- بن بيتور، أحمد. (2015). جزائر الأمل. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- سيفي، باسم. (2014). التنمية المستدامة في البيئة الطبيعية والطبيعية الإجتماعية والطاقة. بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية.
- سايح، بوزيد. (2013). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية - حالة الجزائر
- ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- حسونة، عبد الغني. (2013). الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- البريدي، عبد الله بن عبد الرحمان. (2015). التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الإستدامة وتطبيقها مع التركيز على العالم العربي، عبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- غنيم، عثمان محمد، أبو زنت، ماجدة. (2014). التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- قادري، محمد الطاهر. (2013). التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى. بيروت: مكتبة حسن العصرية.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (2011). دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، 2011.

- باهي، موسى، ورواينية، كمال.(ديسمبر 2016). التنوع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية - حالة البلدان العربية المصدرة للنفط-. المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية.(العدد الخامس).
- سعدي، يحي، وشني، صورية.(جوان 2012). نظرية التنمية المستدامة، مجلة جامعة المسيلة.الجزائر . (العدد العاشر)
- ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:
- Ross, Andrea.(2017). Modern Interpretations of Sustainable Development, Journal of Law and Society, Economic Globalization and Ecological Localization: Socio-legal Perspectives, Wiley on behalf of Cardiff University, Vol. 36, No.01,Mar.2017,P32-54,sur le lien: <http://www.jstor.org/stable/40206877>, consulté le 01/03/2017 à 09h50.
- Beat burgenmrier, économie de développement durable : de boech 2 édition, Belgique 2015.
- Dinah M. Payne, and Cecily, A. Raiborn.(2016). Sustainable Development: The Ethics Support the Economics, Journal of Business Ethics, Springer, Vol. 32, No. 02, Jul., 2016, P157-168, sur le lien: <http://www.jstor.org/stable/25074564>, consulté le 03/04/2017 à 15h30.
- Oueld Aoudia, Jacques, Une lecture économique de la crise algérienne, 2016, in: <http://www.fen.fr/~ /Lien%2035/LCA.html>,. consulté le 20/09/2018 à 23h20. marchand/LIEN
- Levin, A. I.(2014).Sustainable Development and the Information Society. Russian Studies in Philosophy, 45,(No. 1)
- Lowe, I. Globalization.(2015). Environment and Social Justice, Social Alternatives, 23, (no.4) .
- Baker, Susan.(2016). Sustainable development, London , New York : Routledge, Taylor & Francis Group, Second edition.
- Thombiano, Taladidia.(2014).Economie de l'environnement et des ressources naturelles, Paris : l'harmattan, .